مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية

د. إمحمد على الحر

جامعة المرقب– ليبيا

المستخلص:

حقيقةً،،، لا نستطيع أن نلمس البعد الديني في العلاقات الدولية المعاصرة بصورة مباشرة وأساسية يمثلها نظام دولة ما في العلاقات المختلفة عبر سياساتها وتوجهاتها مع مختلف الدول، كما أننا لا نستطيع أيضاً القول إنه ليس للبعد الديني أثر في العلاقات الدولية رغم أنها تعتمد على المصالح والصراعات التي لا تأخذ بالبعد الديني، وما يمكننا قوله هو أن للدين دوراً، مع أنه قد يكون رئيسياً في بعض تفسيرات وتوجهات العلاقات الدولية، وذلك لأن دور الدين يختلف من فترة إلى أخرى؛ ولكنه ليس بمعدوم، وإنْ كان أثره ضعيفاً خلال فترات ومفصلي خلال أخرى، ويمكن النظر إلى الدين من خلال خاصية جغرافية، وذلك في كون الدين الإسلامي سائداً بصورة كبيرة في الشرق، والمسيحية سائدة في الغرب، كما أن حضور البوذية مازال يعبر عن مساحة كبيرة من دول آسيا، وفي المقابل نجد العلمانية واضحة وناجحة في الغرب بسبب التجربة التاريخية مع الكنيسة؛ فعلى مستوى المنظمات الإقليمية مثلاً نجد الاتحاد الأوروبي يمثل الدين المسيحي بمذاهبه المتعددة، وهو لا يعكس هذه الخاصية الموجودة في دولهِ المكونة له، كما أن منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة تجمع الدول الإسلامية، ورغم ضعف دورها فإنها تعكس أوضاع الدول الإسلامية التي تعد أنظمة غالبية دولها شبه علمانية.

أضحى الدين خلال العقود الماضية ذا أهمية متزايدة في دراسة تخصص العلاقات الدولية وفي ممارسة السياسة العالمية، وقد أدرك كل من العلماء والسياسيين أن الهويات والمشاعر الدينية ما تزال تتمتع بالأهمية القصوى في أكبر أجزاء العالم، ومن الواضح أننا نشهد، منذ العام 1990، صعود الهوية الدينية كعامل قوي في السياسة العالمية والعلاقات الدولية.

لقد كانت الهوية والمشاعر والتضامن الدينية أكثر أهمية من الهويات والمشاعر والتضامن القومية لعدة قرون، وكانت الأسباب المحورية للصراعات السياسية والحروب، سواء داخل أو بين الدول، مثل (حرب الثلاثين عاماً، 1618–1648م) حتى معاهدة سلام ويستفاليا في العام 1648م، وقد أنهت هذه المعاهدة الحروب بين الروم الكاثوليك والبروتستانت في أوروبا.

ومن حيث المبدأ، هناك في كثير من الحالات تداخل بين الهوية الدينية والهوية (العرقية/ القومية)، ولكن النزاعات والحروب من نوع تلك التي في أوروبا سابقا، تُفهم جيداً على أنها صراعات يخوضها القوميون، والتي يتم فيها تأطير الأمة على أسس الهوية الدينية، أكثر من كونها نزاعات دينية في حد ذاتها.

إن العامل الدّيني، أو الدين يعد من بين العوامل الأكثر استعمالا من طرف القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لتنفيذ سياساتها الخارجية باستعمال خطاب ديني وتطوير عدة أطروحات، كأطروحة صدام الحضارات (لصموئيل هنتنغتون)، ممّا يسمح لها في الكثير من الأحيان بالابتعاد عن الشرعية الدولية، وخاصة بما يسمّى بالحرب على الإرهاب.

بالمقابل فإنّ الاتحاد الأوروبي لا يتفق مع أمريكا فيما يخص عسكرة العلاقات الدولية، وإدارة الأزمات الدولية عن طريق القوّة، باستخدام الدين، خاصة وأنّ هذا الفعل يمس بالمصالح الحيوية للاتحاد الأوروبي، ويلوح للعيان المحاولات الحثيثة لإضعاف الدين وشيطنته في النزاعات الدولية وتدعيم الثقافة العالمية، والتي تنطوي على أن الدين هو تخلف وجمود ولا إنسانية، وهذا ما أظهرته سياسة الاستشراق والاستعمار والتبشير والإنجيليين (اتباع الإنجيل المتطرفين) وبخاصة اتجاه العقيدة الإسلامية وتصويرها بأنها منبع الإرهاب والتطرف والأصولية.

ورغم كل ذلك فإن الأثر واضح وجلي للظواهر الدينية في العالم، وخير دليل ما نراه الأن من أثر للدين الإسلامي في الانتخابات في أمريكا وأوروبا، وتسابق المرشحين على أصوات التيارات الدينية، ففي فرنسا تدعو جميع التيارات الإسلامية إلى التصويت لصالح ماكرون ضد ماريان لوبان، وذلك ليس لأن ماكرون أفضل أو أقرب للدين الإسلامي، ولكن يعد أفضل الموجود، ولما للوبان من تاريخ أسود ضد الدين الإسلامي.

المقدمة

يساعد تعريف الدين وتوضيح حدوده وتحليل عناصره، واستجلاء مقوماته وخصائصه، ودراسة منظماته وهيئاته وطوائفه على تفهم الوظائف التي تؤديها النظم الدينية، ومدى تغلغلها في الأوضاع السياسية، ومدى تأثرها بالأحوال الاقتصادية، ومدى تكيفها بالعوامل البيئية، وبيان أوجه النشاط الذى تقوم به المنظمات والهيئات الدينية في مختلف المجالات بالإضافة إلى وظيفتها الدينية الرئيسية.

والحقب التاريخية مليئة بالشواهد حول ما كان للفرق الدينية والمذهبية من دور فعال في الأحداث التاريخية الهامة وفي الاتجاهات الفكرية وتأثيرها على البيئة الدولية، بصرف النظر عن طبيعة النظرة لهذه التيارات والرؤى التي تقوم عليها، إذ أن فهم الدين يساعد على تفسير كثير من مظاهر التعاطف، ودراسة العلاقات بين الشعوب التي تقرب أو تباعد بينها العقيدة الدينية.

إلا أنه على الرغم ما للدين من أهمية وعلى الرغم من أن الدين سماوي منزل من الخالق، فإن الظاهرة الدينية ترتبط بتعريفه وتصطدم بالعديد من الصعوبات، التي تحول دون وضع تعريف جامع مانع لها، ومن بين هذه الصعوبات: التعددية الدينية والنابعة من وجود اتجاهات وتيارات متباينة من الديانات لا تكاد تجمعها وحدة عامة، هذا فضلا عن أن لكل دين من الأديان فرق ومذاهب وملل وطوائف مختلفة، قد تصل في اختلافاتها وتفريعاتها إلى حد تبتعد معه عن المبادئ الرئيسة التي ترتكز عليها العقائد الدينية، كما أن النظم الدينية، شأنها

شأن أي نظم اجتماعية، تشهد العديد من مظاهر التطور والتشعب والتفريع، وهذا التحول في الوضعية الدينية قد يبعدها عن أصلها في مضمونها وجوهرها، وكذلك معرفة ما هو موقع الظواهر الدينية في العلاقات الدولية وما مدى تأثيرها وتأثرها واندماجها في المنظومة الدولية.

ومن هذا المنطلق يطرح البحث التساؤل التالي كيف تؤثر الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية؟ وماهي ملامح المستقبل لهذه الظاهرة في تفاعلات النظام الدولي.؟ وبفرضية بحثية مفادها أن الظاهرة الدينة تؤثر في العلاقات الدولية، ومن خلال البعد الديني في مجال القيم الجماعية في العلاقات الدولية، وقد أصبحت فاعل مؤثر بقوة في العلاقات الدولية، وتأثيرها أضحى واضح وفي صعود مستمر.

وتم الاعتماد على المناهج الوصفي والتحليلي والتاريخي، لتحديد العلاقة بين مختلف العناصر المركبة للقيم كالثقافة والحضارة والأخلاق، كما أن هناك ارتباط وثيق بين العولمة وبين بروز دور الدين كمؤثر في السياسات الدولية.

المحور الأول: معيار الظاهرة الدينية من خلال القيم في دراسة العلاقات الدولية

يمكن النظر إلى القيم على أنها أحكام معيارية تتضمن مُثلاً وأهدافًا ضابطة للوجود الاجتماعي فكرًا ونظمًا وممارسة، ولها صفة الضرورة والالتزام والعمومية.

وبهذا المعنى فإن القيم: هي أحكام معيارية معترف بها في الوجود الاجتماعي، وتتجسد في معياريتها– المثل والأهداف والغايات العليا– التي يسعى هذا الوجود إلى تحقيقها، ويبغي الوصول إليها، وهذا يفترض الرضا بها، والاقتناع بما تعد به من حقوق، وما تفضي به من واجبات[1].

والقيم كأحكام مطلقة في ذاتها، ونسبية في التعامل معها، وبها، تضع مقاييس مستمدة من مصادر معترف بها في الوجود الاجتماعي، ومؤمن بما تحتويه، وبما تسعى إليه من صلاح، وإصلاح لهذا الوجود، وهذه المقاييس تتجه إلى تقويم كل ما له صلة بالوجود، وكل ما

1 مصطفى محمود منجود، القيم والنظام المعرفي في الفكر السياسي: رؤية مقارنة في إسهامَي الغزالي ومكيافيللي، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 19.

يعتمل فيه من أفكار، ونظم وحركات، وهذا يعني أن هذه المقاييس يمكن أن تتعدد وتتنوع، تبعًا للتعدد والتنوع في أبعاد هذا الوجود، وقد يكون ذلك أحد المبررات التي مهدت للحديث عن مصفوفات كثيرة للقيم، أخلاقية، وسياسية، ودينية، واجتماعية، واقتصادية.

أولا: الأحكام المعيارية للقيم في مدارس العلاقات الدولية

هذا التقويم لا يمكن تحقيقه إلا بالإحساس العام بالحاجة إلى الأحكام المعيارية (القيم)، مثلاً وأهدافًا، والالتزام العام بما قد تفرضه وتقتضيه من أوامر ونواه، دون الخروج عليها وقد ارتبط تحليل البعد الديني في مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية، بدراسة وتحليل القيم، وتنازعت فكرة القيم وسط العلاقات الدولية، في الأدبيات الغربية، مدرستان:

الأولى: ترى أنه من العبث التمسك بقيم في عالم السياسة الدولية الذى لا يعرف إلا المصلحة، وأن تَمسّك دولة بالأخلاق يعني استسلامها في موقف ما للطرف الآخر الذي لن يتبع نفس قواعد السلوك، ولا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية العالمية بشكلها المجرد والعام على أنشطة الدول؛ فالدول تحكمها أخلاقية تختلف عن أخلاقية الفرد في علاقاته الشخصية، ولا يجوز الخلط بين الأخلاقيتين لأن ذلك قد يؤدى إلى كارثة على الدولة، وفي حين أن الأخلاق في المطلق تُقوِّم العمل بمدى تلازمه مع القيم الأخلاقية، فإن الأخلاق السياسية تُقِّوم العمل بنتائجه السياسية، ولا تتطابق القيم الأخلاقية العالمية مع قيم ومبادئ دولة معينة، فكل شيء نسبى ولا توجد قيم ومبادئ عالمية مطلقة، بالرغم من أن كل دولة قد تحاول أن تصور قيمها ومبادئها وأعمالها وكأنها تتطابق مع الأهداف والمبادئ الأخلاقية التي تفترض أن تحكم العالم[1].

الثانية: وترى أن الحديث عن القيم لا يعني تجاهل الواقع، بل ترشيده حتى لا ينغمس العاملون في المجال السياسي في الحسابات البراجماتية الوقتية، ويرون أن القيم تنفذ إلى قلب

1- ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص ص، 23-25.

العلم عن طريق النظريات، بوصفها مبادئ جوهرية تُشكّل بناء الفكر النظري مُزوّدةً إياه بالمعنى والاتجاه[1].

ثانيا: المنظور المثالي للظاهرة الدينية في دراسة العلاقات الدولية

استناداً لرؤية هذه المدارس ظهر المنظور المثالي في دراسة العلاقات الدولية، ويستمد أنصار هذا المنظور رؤيتهم للعلاقات الدولية من الأديان السماوية، والتعاليم والفلسفات الإنسانية التي تهتم بوضع الضوابط والمعايير الأخلاقية العامة للسلوك الإنساني، وتركز على مخاطبة عقل الإنسان وقلبه، واستثارة الجوانب الخيّرة في الطبيعة البشرية، بهدف الارتقاء بالسلوك الإنساني، والعمل على أن يأتي هذا السلوك متمشيا مع القواعد الأخلاقية التي تحض على قيم التعاون بدلا من الصراع، وعلى السلام بدلا من الحرب، وعلى العدالة بدلا من الظلم، وعلى الحب والإخاء والكرم بدلا من الكراهية والحقد والأنانية. كما يستمدون بناءهم الفكري من عدة روافد تمثلت في أعمال عصر النهضة والتنوير وليبرالية القرن التاسع عشر، ومثالية الرئيس الأميركي ولسون في بداية القرن العشرين.

واستلهاما لهذه القيم طرح عدد من مفكري المثالية رؤى أو نظريات عن الحرب والسلام، أو اتخذوا مواقف مناهضة للاستعمار أو للنظم العنصرية، أو غير ذلك من ظواهر العلاقات الدولية المختلفة، ولم يتردد عدد من الأساقفة وعلماء اللاهوت من التنديد بالاستعمار، وتفنيد الأسس التي يقوم عليها من منظور ديني. بل وذهبت بعض المجالس المالية الكنسية إلى حد تقديم مساعدات مادية ومعنوية لدعم حركات التحرر في أمريكا اللاتينية. وفي المقابل، برزت رؤى ومواقف مماثلة مستوحاة من تعاليم الدين الإسلامي أو اليهودية أو من التراث الثقافي والأخلاقي لديانات غير سماوية أو حتى لفلسفات إنسانية عامة[2].

1 - مرجع سبق ذكره ص 8.
2 سيف الدين عبد الفتاح، "مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام"، في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، إشراف وتحرير نادية محمود مصطفى (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص 44.

إلا أن مقولات هذا المنظور تراجعت أمام هيمنة مقولات المنظور الواقعي على دراسة العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أن المتغيرات والتحولات الدولية في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة مع عجز دارسي العلاقات الدولية عن التعامل مع هذه المتغيرات بأدواتهم ونظرياتهم التقليدية، دفعت إلى رد الاعتبار للتحليل القيمي، وهو ما مهد المناخ للاهتمام بالبعد الثقافي من أبعاد دراسة الظاهرة الدولية، كذلك فإن محاولات دراسة الثقافة في إطار العلاقات الدولية ركزت على أهمية تجدد الدراسة والبحث في النظرية القيمية لتحقيق نتائج أفضل لدراسة القضايا الجديدة في إطار واقع العلاقات الدولية، خاصة وأن المكون القيمي هو الأساس في تكوين المُركب الذي تتكون منه الثقافة، والاهتمام بالبعد الثقافي في إطار الرؤية الغربية، وهو لا يتأتى إلا من خلال الحديث عن القيم ودراستها، كنوع من التعبير عن الحضارة الغالبة، وتزكية النسق القيمي الغربي وتعميمه وعالميته، والبحث في المقابل عن تهميش الأنساق القيمية الأخرى أو افتراض عناصر مواجهة بين الحضارات وأنساقها القيمية.

وفي مواجهة هذه النزعة الغربية، خلصت دراسة أجرتها "اليونسكو"، إلى أن هناك عددا متزايدا من معتنقي ديانات العالم، يؤمنون بأنه على الرغم من اختلاف العقائد والمعتقدات إلا أن هناك اشتراكا في العديد من القيم والأخلاقيات لإيجاد قيم ومثل عالمية، لاسيما تلك التي تحكم المعاملات فيما بين البشر، وأن العلاقات بين الأديان تؤثر على المجتمع الدولي، فغالبا ما يستخدم الدين لتبرير المصالح الأيديولوجية والاقتصادية والسياسية وإضفاء الشرعية عليها، ولكن الدين يمكن أن يكون له دور كبير في خلق ثقافة السلام التي تجعل من الممكن تفادي النزاعات والصراعات ونزع فتيل العنف وبناء هياكل وأطر أكثر عدالة وحرية، فالدين من شأنه التأكيد على الجوانب الأصلية والأساسية للكرامة الإنسانية، والانفتاح على الأخرين، وتحديد الأولويات الحقيقية في حياة الأفراد والشعوب.

وفي دراسة لمدخل القيم، كإطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، قدم د. سيف عبد الفتاح، رصداً لواقع القيم في دراسة العلاقات الدولية، وقام بالتمييز بين عدة اتجاهات:

الأول: الفصل بين العلم والقيم: ويقوم على أنه كلما كان العلم متحرراً من القيمة خالياً منها صار علماً، ويواكب المسيرة نحو علميته؛ وهذا التوجه تحركه جملة من القيم ضمن مضماره المعرفي ورؤاه المنهجية وموضوعاته البحثية.

الثاني: النظر للقيم كموضوع للعلوم الإنسانية والاجتماعية: ويرى أن القيم بالمعنى المادي قد تصلح لأن تكون مكوناً للظواهر القابلة للبحث، والتعامل مع تطوراتها، ولكنها بالمعني المعنوي، يستحيل الاستدلال عليها، أما المادي من القيم القابلة للدراسة والتعميم فهو الجدير بالاهتمام، وما هو غير قابل لذلك فليس من الأهمية بمكان.

الثالث: الفصل بين القيم والواقع: ويرى أن القيمة الوحيدة تكمن في الواقع المادي نفسه، فهو الذى يُكّون الظاهرة، وهو الذى يعد محركاً للتنظير، وهو المقياس للدراسة المنهجية والعلمية.

الرابع: محورية القيم: ويشمل هذا المستوى جملة الدراسات والبحوث التي جعلت من القيم أهم عناصر بحثها في سياق نماذج معرفية عربية وإسلامية.

وفي الوقت الذي حرص أنصاره على جعل القيم في المركز من اهتماماتهم، إلا أنه على مستوى الممارسة هذا الأمر يقود إلى تهميش القيم وعدم تفعيلها، نتيجة لأخطاء تنظيرية، يجب تعديلها لضبط دراسة القيم، ومن هذه الأخطاء: نسبية القيم، وإجرائية القيم، وافتراض الترادف بين أنساق القيم من جانب والأنساق الأيديولوجية من جانب آخر، وفي إطار تصاعد الاهتمام بالبعد القيمي في العلاقات الدولية، وبروز العديد من الأطروحات الغربية في هذا الإطار، يرى الباحث أن إسهام المنظور الإسلامي في العلاقات الدولية، قد يكون أكبر من غيره من المنظورات الفكرية، على اعتبار أن اهتمام الدارسين لهذا المنظور بالقيم ليس فقط نابعاً من منطلق رد الاعتبار للقيم أو عودة الاهتمام بها، كما هو الغالب في الرؤية الغربية،

ولكن أيضاً لأن المنظور الإسلامي قيمي بالأساس، ومن ثم فإن دراساته وخطواته أكثر إسهاماً للدراسة النظرية للقيم في العلاقات الدولية[1].

المحور الثاني: الموقع الأيديولوجي للظاهرة الدينية في العلاقات الدولية

تتعدد الاتجاهات بشأن مفهوم الأيديولوجية، ومن ذلك: إنها مجموعة القيم والأخلاق والأهداف التي ينوي تحقيقها طرف ما، وإذا ما ارتبط مفهوم الأيديولوجية بعصر من العصور فإنه يعني النظرة التي يلقيها أهل ذلك العصر على الكون والمجتمع والفرد، والتي يندرج تحت قواعدها العامة كل تقرير أو حكم صدر في ذلك العصر، فأيديولوجية عصر من العصور هي الأفق الذهني الذي يحدده فكر إنسان ذلك العصر؛ وإذا اقترنت الأيديولوجية بمذهب سياسي، فإنها تسعى إلى توضيح الأسباب التي جعلت الفكر الإنساني في كل أدواره يرى طبقا لدعواه هو لا طبقا لذاتها هي.

ويقابل مفهوم الأيديولوجية في هذا الاستعمال مفهوم الحق، وعند القول بأن شخصا ما ينظر إلى الأشياء نظرة أيديولوجية، فإن ذلك يعني أنه يتخير الأشياء ويؤول الوقائع بكيفية تظهرها دائما مطابقة لما يعتقد أنه الحق، فالفكر الأيديولوجي يتعارض مع الفكر الموضوعي الذي يخضع للمحيط الخارجي فيتشبع بقوانينه.

أولا: توجهات الظاهرة الدينية من منطلق الأيديولوجيا:

في إطار هذه التوجهات، فإن الأيديولوجية تستخدم بمدلول سياسي لتعني النسق الفكري الشامل أيا كان اتجاهه، وأهم ما يميز هذا النسق الفكري أن مجاله هو الواقع، أي أنه يتضمن جانب الفكر وجانب العمل: بمعنى أنه يتضمن مجموعة الأفكار والبرامج التي يترجمها إلى واقع عملي، فإذا تقبلها الشعب وآمن بأفكارها بحيث تصبح جزءا من حياته اليومية وبحيث

1 - مرجع سبق ذكره ص 10 .

يعيش بها ولها، أضحت عقيدة، فالعقيدة تتضمن الإيمان أو الاعتقاد ومجالها الشعب في مجموعه وليس النخبة أو الطليعة فيه[1].

ومن هنا فإن الأيديولوجية في تعريفها الواسع هي مجموعة من الأفكار المتجانسة بدرجة أو أخرى، والتي تمثل المحرك الأساسي لحركة سياسية منظمة، سواء أكان هدفها المحافظة على نظام القوى السائد، أو تعديله، أو الإطاحة به؛ ولذا فإن الأيديولوجية تقدم تصورًا للنظام القائم، في صورة رؤية للعالم، وتقدم نموذجًا للمستقبل المنشود أو المجتمع (الأفضل أو الصالح)، وتصور كيف يمكن أن يتم التغيير فيه.

وهذا التعريف يتفق مع الاستخدام الاجتماعي العلمي للمفهوم، كما يلفت الانتباه لبعض أبرز خصائص ظاهرة الأيديولوجية، ويؤكد على أن تركيب مفهوم الأيديولوجية يرجع إلى كون المفهوم يتجاوز الحدود الفاصلة بين الفكر الوصفي والفكر المثالي القيمي، وبين النظرية السياسية والممارسة العملية، فالأيديولوجية تقوم بنوعين من التركيب أو التأليف: بين الفهم والالتزام، وبين الفكر والحركة. كما تتخطى الفاصل بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون.

فهي تزود الأفراد والجماعات بخريطة فكرية توضح كيف تدور التفاعلات، الداخلية أو الخارجية، وكذلك تزوِّدهم برؤية للحياة والعالم، وهذا الدور يقترن بنسق من القيم العقيدية والرؤى العلاجية التي بها يتم تقويم الترتيبات الاجتماعية القائمة وطبيعة المستقبل، والصورة المنشودة للمجتمع في المستقبل، والأيديولوجية، وفق هذه الرؤية، تقوم على ثلاثة عناصر، أولها: مجموعة متماسكة من "الأفكار" التي تتعلق بالحقيقة في ذاتها، كالمعتقدات التي تتصل بالحقيقة في ذاتها، أو بما هو حقيقي، وأيضا بما هو غير حقيقي، وثانيها، مجموعة متماسكة من "القيم" وهي أمور اعتبارية لها قيمتها وقدرها في ذاتها، ويسعى الناس إليها، والتي تربط تلك الأفكار وترتبط بها، وتبعا لهذا فإن الأيديولوجيا تعتبر مصطلحا سياسيا، وثالثها، يناصر

6 حمدي عبد الرحمن حسن، الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا: دراسة مقارنة لتجربة كينيا وتنزانيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1990.

العملي؛ أي أهداف يسعى الناس إليها، أو تكتيكات قد تكون مناسبة لهذه الأهداف، فالأيديولوجيا كمجموعة أو شبكة، من المعتقدات والقيم، ترتبط بالعمليات الذهنية الخاصة بالإدراك وتحصيل المعرفة[1].

وتتخذ العلاقة بين الدين والأيديولوجيا، عدة مستويات، من بينها:

1- القول بأن الدين هو أحد المفاهيم التي خضعت للتوظيف الأيديولوجي والسياسي، فالاستعمالات المختلفة للفظ الدين تكشف عما يختفى وراءها من أيديولوجيات ومصالح واتجاهات مختلفة، فهناك جماعات لها مصلحة في غموض اللغة، وهناك جماعات أخرى تتعمد استخدام الألفاظ ذات المدلولات والمحتويات الدعائية أو التي تدافع عن بعض الاتجاهات أو المصالح الخاصة.

2- القول بأن الدين "جزء"، والأيديولوجية "كل"، وأن البعد الأيديولوجي للدين يتمثل في الاتجاه الذي يهتم بالتحليل التاريخي والاجتماعي للدين كجزء من الأيديولوجيا أو من الميراث الثقافي والاجتماعي.

3- القول بأن الدين ظاهرة أيديولوجية: أنه حتى منتصف القرن التاسع عشر لم ينفصل الدين كظاهرة أيديولوجية عن الهيئة الاجتماعية، ولم تبدأ بوادر هذا الانفصال بالظهور إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر، بعد هيمنة الفكر المدني الحديث على شؤون الدولة والمجتمع، وانفصال الممارسة الدينية عن الممارسة المجتمعية والسياسية العامة، وهذا الانفصال أتاح للمفاهيم الدينية فرصة استجماع مضامينها المجردة عن الممارسة، وصياغتها صياغة متكاملة بمنأى عن الواقع الذي استلبته منها عملية تحديث الدولة والمجتمع والاقتصاد والحياة العقلية.

4- الربط بين الأيديولوجية والدين، من حيث أنهما قد يتسببان في تعقيد النزاعات، ولكنهما لا يخلقانها، كما أن الأيديولوجية تشكل منظومة للقيم، ولكنها لا تدخل في كل تفاصيل

1 - صمويل بى. هنتنجتون، الثقافات ودورها المؤثر في الثقافات وقيم التقدم، تأليف لورانس إي. هاريزون، وصمويل بى. هنتنجتون، ترجمة شوقي جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005، ص ص، 22-23.

الحياة، وعند الواقعيين فإن الأيديولوجية لا تهم كثيرا، فالصراع بين الدول هو صراع حول المصالح، وكل دولة تسعى إلى تحقيق مصالحها بصرف النظر عن الأيديولوجية، وصراع الحرب الباردة كان منفصلا عن الأيديولوجية فقد كان صراعا على القوة بدرجة رئيسة، فالدول تغير استراتيجيتها وأهدافها لكي تحقق مصالحها.

ثانيا: الظاهرة الدينية بين الثقافة والحضارة في دراسة العلاقات الدولية:

ترتبط الثقافة بالدين ارتباطاً جذرياً، يتجسد في طبيعة المعرفة الدينية، فهذه المعرفة وإن تكن مستندة على الوحي، ومستمَدة في عناصرها الأساسية منه ومن الإيمان به، إلا أنها ليست الوحي نفسه، وسواء تم النظر إلى الدين بوصفه منزلاً من الذات الإلهية، أو كظاهرة تاريخية بشرية، فإنه لا يمكن سلبَ الخبرة الدينية بُعدَها الثقافي، فحضور البعد الثقافي في الخبرة الدينية هو ظاهرة موضوعية، لذلك فإن توسيع دائرة التعامل بين الدين والثقافة، مسألة يُمليها الواقع الموضوعي، وصولاً إلى التماس الحدود والأبعاد المشتركة بينهما، وكذلك الحدود والأبعاد التي تخص كلَّ واحد منهما.

وقد أثار "س. إليوت"، قضية مكانة المعتقدات الدينية في بنية الثقافة، في محاولته الكشف عن الصلة الجوهرية بين الثقافة، والدين، حيث يرى أن الدين والثقافة وجهان لشيء واحد، وهما شيئان مختلفان.. ولا يوجد دين يمكن فهمه فهماً كاملاً من خارجه، كما أن ثقافة أوروبا لا يمكن أن تبقى حية إذا اختفى الإيمان المسيحي اختفاءً تاماً، إذا ذهبت المسيحية فستذهب كل ثقافتها. ويضيف: يجب أن نعمل على تجنب خطأين متعاقبين، خطأ اعتبار الدين والثقافة شيئين منفصلين بينهما علاقة، وخطأ المطابقة بين الدين والثقافة.

ونظراً لأن الاهتمام بالثقافة وظاهرة الأديان قد جاء متأخراً في إطار حقل العلاقات الدولية عنه في غيرها من حقول العلوم الاجتماعية، فقد أثر ذلك على تناولهما في إطار هذا الحقل، من ناحيتين: الأولى، تراكمية، حيث راكم "دارسو" العلاقات الدولية على إسهامات الفروع الأخرى من العلوم الاجتماعية، فلم ينشغلوا كثيراً بتقديم التعريفات النظرية والعلاقات

المفاهيمية، والفروق فيما بين تلك المفاهيم وبعضها البعض، الثانية، انخراط العديد من الباحثين من العلوم الاجتماعية الأخرى في الإسهام بكتاباتهم حول الثقافة والدين في العلاقات الدولية، وخاصة حول نظريات التحليل، ومناهج وأساليب دراسة الثقافة والاديان، وغيرها من الموضوعات التي مثلت نقاطاً للاتصال بين العلاقات الدولية من جهة وبين غيرها من فروع العلوم الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية[1].

وفي إطار دراسات العلاقات الدولية برز الاهتمام بالبعدين الديني والثقافي، وهما ذلكم البعدين المتصلان بآثار اختلاف الثقافة والدين والحضارة على اختلاف الرؤى والقيم وقواعد السلوك والأخلاق، وعلى اختلاف الرؤية للعالم ولمعايير التقويم ودوافع السلوك وأسس الهوية. ويمتد هذا التأثير على عدة مستويات، من حيث كونهما مؤثران في وضع أسس جديدة لتقسيم العالم، وتقديم محركات للتفاعلات الدولية، ومحدداً لنمطها ولحالة النظام الدولي وأدوات السياسة الخارجية، وموضوعاً من موضوعاتها، ومحددا لخطاب النخب والقاعدة، وعنصراً تفسيرياً أو تبريرياً للتحالفات ومكوناً للقوة.

وقد شهدت أدبيات العلاقات الدولية، وخاصة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة اهتماماً ببيان العلاقة بين الدين والعلاقات الدولية إلى الحد الذي جعل البعض يتخذ من البعد الديني مفسراً ومحركاً لهذه العلاقات، وخاصة في ظل الارتباط الوثيق بين مفهوم الدين ومفهوم "العولمة"، الذي يشكل أحد أهم الأطروحات الفكرية التي تقوم عليها العلاقات الدولية خلال هذه المرحلة[2].

هذا الارتباط يقوم على عدة مستويات، –أولها– مستوى العمليات الجارية على الصعيد الدولي. فالعولمة لا تتسبب فقط في خلق سوق عالمي موحد، وإنما تخلق مجالاً ثقافياً عبر قومي؛ تلعب فيه أدوات العولمة دوراً تأكلي للاختلافات الثقافية الموجودة على المستوى

1 - صحيفة الراي الأردنية: محاضرة للأستاذ وليد عبد الحي: بعنوان مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية: تاريخ النشر 2006م. تاريخ الدخول للموقع 2022/4/16م https://alrai.com/article/32393
2 - المرجع نفسه.

القومي، وفي الوقت الذى يتوالد فيه تنوع هائل من الكيانات الثقافية والاجتماعية الجديدة، فإن العولمة تعمل عل تجانس وتفتيت الثقافات في ذات الوقت، وهنا يتم الاهتمام بالآثار المباشرة وغير المباشرة للعولمة، بأبعادها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والدينية على البعد الثقافي والديني.

وثانيها– مستوى محورية البعد الديني، إذا كانت العولمة بأبعادها الاقتصادية والتكنولوجية والعلمية والسياسية تستحق الاهتمام، فإن أهم أبعادها، هو الدين والثقافة، لأن الدين والثقافة هي المعيار الأهم للتمييز بين الهويات المختلفة، ومن ثم فإن أية عولمة هي، في جانب رئيس منها، هيمنة لرؤية معينة على الثقافات الأخرى[1].

المحور الثالث: استشراف لمستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية

الدين استطاع أن يدخل إلى معترك السياسة مع نشأة الأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا ومع تأسيس أحزاب إسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية.

أولا: الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية

يمثل حضور الدين في السياسات الوطنية للدول، وفي العلاقات الدولية، أحد أهم العناصر التي يمكنها أن تساعد في فهم العديد من التحولات والاستراتيجيات المعتمدة من طرف الفاعلين الأساسيين على مستوى المشهد العالمي، بخاصة في سياق العولمة (كما سبق بيانه) التي أثرت بشكل لافت في المجتمعات، وفي أسلوب تعاملها مع المسائل الثقافية، والدينية، واللغوية، وكل ما يتصل بعناصر الهوية، الأمر الذي سمح للعديد من القوى الشعبوية في العالم بالعزف على أوتار المشاعر الدينية، وبتوظيف العقائد كأداة من أجل خدمة أجنداتها السياسية، ويشير الباحث السياسي (فرانسوا مابيل) إلى أن العنصر الديني بات دائم الحضور في المرحلة الراهنة، ويكفي أن نلاحظ ما يحدث من تطورات على مستوى الجائحة التي يعرفها العالم اليوم (coved19) فقد بعث الأمين العام للأمم المتحدة رسالة للسلطات الدينية في

1 - مرجع سبق ذكره ص 15.

العالم من أجل المساهمة في مكافحة الوباء، بعد أن وجدت الحكومات نفسها في أمسّ الحاجة إلى مساعدة النخب الدينية من أجل تقييد الحريات العامة، وتنفيذ إجراءات الحجر الصحي، لاسيما في المجتمعات التي يمثل فيها الوعي الديني أداة رئيسية في عملية التأثير في سلوكيات الأفراد، وقناعاتهم.

ويمكننا أن نلاحظ أن حضور الدين في المعترك السياسي في الدول الغربية يختلف من دولة إلى أخرى، فإذا كانت فرنسا تتعامل بحذر شديد مع الدين انطلاقاً من تراثها العلماني الصارم الذي ترسّخ نتيجة لأسباب تاريخية تتعلق بالحروب الدينية، لاسيما وأنها تعتبر أن تدخل الدين في المجال السياسي العمومي يشكل مخاطر كبرى على مؤسسات الدولة الجمهورية؛ فإن التعامل مع الدين في دول شمال أوروبا، وأمريكا يتسم بسلاسة كبيرة، حيث تعمل هذه الدول على إدماج الفاعلين الدينيين على اختلاف انتماءاتهم في النسق الاجتماعي، وفي النقاشات التي يشهدها المجال العمومي لتحقيق توازن أكبر بين الأفراد داخل النسيج المجتمعي؛ وهناك دول في أوروبا الشرقية تعمل على توظيف الدين كجزء من قوتها الناعمة، كما هو الشأن مع روسيا التي تسعى إلى فرض زعامتها على أتباع الكنيسة الأرثوذوكسية في مناطق عدة من العالم وما نشاهده اليوم من تناغم بين الكرملين (بوتين) وعديد من الجماعات والمجتمعات الإسلامية لما قامت به السياسة الخارجية الروسية من دغدغة للمشاعر الدينية لها.

ومن مظاهر الحضور المتنامي للظاهرة الدينية في المجتمعات المعاصرة أنه لم يعد مقتصراً على الشرق الأوسط بقدر ما أصبح يمثل اتجاهاً عالمياً، فهناك مؤشرات على ذلك مثل امتدادات لاهوت التحرير في أميركا اللاتينية بشكل خاص، وبروز ظاهرة الديمقراطيات المسيحية التي تمكنت من احتلال مواقع متقدمة في هرم السلطة في الكثير من الدول الأوروبية المتقدمة، والارتفاع الملحوظ للقاعدة الاجتماعية للكاثوليكية، لاسيما في صفوف الشباب، وبرز هذا بوضوح في وفاة البابا السابق "يوحنا بولس الثاني" وخلافته من طرف البابا

الحالي "بندكت السادس عشر"، وهو ما اعتُبر عودة قوية للدين في الحياة العامة للمجتمعات الأوروبية والغربية إجمالاً، وحتى الولايات المتحدة الأميركية للدين حضورٌ فيها عبر عقائد أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في المذهب البروتستانتي في الحزبين الرئيسيين "الجمهوري" و"الديمقراطي"، كما أن اليابان تعيش أشكالاً تجديدية للكونفوشيوسية والبوذية خوفاً من انتشار الأديان السماوية الإسلامية والمسيحية بها[1].

ثانيا: عودة الظاهرة الدينية إلى ساحات العلاقات الدولية

وقد عادت الظاهرة الدينية إلى ممارسة تأثيرها بشكل تدريجي في السياسات الداخلية للدول، وفي سياق العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي، وشهدت حضوراً لافتاً في مرحلتي السبعينات والثمانيات من القرن نفسه، مع سقوط نظام الشاه في إيران، والاجتياح السوفييتي لأفغانستان، ومع توظيف المقاومة الكاثوليكية بقيادة القديس جان بول الثاني لمحاصرة المد الشيوعي؛ فضلاً عن الأزمة التي شهدتها دولة الرعاية في أوروبا، واتساع حركة تنقل الأشخاص، إضافة إلى انتشار الأفكار الثقافية، والدينية، التي كان من نتائجها عودة الظاهرة الدينية إلى التأثير بشكل لافت، لاسيما في سياق دخول المجتمعات كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية، كما يقول (برتراند بادي). إلى جانب الدول الوطنية التي تراجع دورها في بعض المناطق مع ظهور (دول افتراضية) مثل تنظيم (داعش).

ولكن دخول العامل الديني للمعترك السياسي الدولي لا يحمل الدلالات نفسها في السياقين الغربي، والإسلامي. ففي اللحظة التي التزمت فيها الأحزاب المسيحية في أوروبا بالطابع المدني للدولة، ولم تعمل على احتكار المجال العمومي لمصلحتها نتيجة لاستيعابها لقيم الحداثة، وقبول رجال الدين فيها بحرية الضمير، والمعتقد؛ فإن الأحزاب الدينية في الشرق حاولت أن توظف حضورها السياسي من أجل الهيمنة على المجال العمومي، انطلاقاً من

1 - موقع صحيفة الاتحاد. مقالة للكاتب حميد المنصوري: بعنوان الدين في العلاقات الدولية: تاريخ النشر 2008/9/7. تاريخ الدخول للموقع 8/ابريل/ 2022. سـ16:50.

شعار (الإسلام دين ودولة وسيف وقرآن)، الذي يرفض الاعتراف بمبدأ الفصل بين السلطات، وبين الديني والدنيوي، الذي يؤكد عليه نسق الدولة الحديثة[1].

نخلص إلى أن أهم خاصية تميّز الحضور الديني في المرحلة الراهنة، تكمن في اعتماد الأنظمة الشعبوية في العالم على الدين من أجل تثبيت سلطتها، وهيمنتها على المجتمع، سواء في أمريكا مع إدارة ترامب وبايدن، والبرازيل مع بولسنارو، أو الهند مع مودي، وتركيا مع أردوغان؛ وبالتالي فإن التوظيف غير العقلاني للدين على المستوى الدولي يسهم في أحايين كثيرة في تأجيج صدام الحضارات، بدل ترسيخ قيم التسامح، وحوار الأديان[2]. ومن فعالية الدين في العلاقات الدولية ما تأتي به المؤسسات الخيرية والإنسانية من بعد ديني في تقديم المساعدات لفئات دينية خاصة ودخول التبشير ونشر الدين، ويكفي أيضاً أن تلك المؤسسات تحمل راية معبرة عن الدين مثل الهلال الأحمر والصليب الأحمر، وفي السياسات العامة للدول يأتي لنا الدين بوضوح كمظهر من المظاهر مثل حظر الحجاب في فرنسا، وجدلية الحجاب في تركيا ودخوله مؤخراً قصر الرئاسة التركية، فزعزع الهوية العلمانية التركية عبر حزب "العدالة والتنمية"، وفي إيران نلاحظ حضور كبير للدين والعقوبات الدينية كالرجم مثلاً. وإذا كانت هذه السياسات العامة للدول تحمل دلالاتٍ وأبعاداً دينيةً، فمن المسلَّم به أن ذلك من حق الدول، فبأي حق خرج لنا من يرفع راية باسم الحرية والديمقراطية والليبرالية من الدنمارك وهولندا وعبر شخصيات إعلامية وحكومية تسيء إلى الدين، وما تسيء في الحقيقة إلا لنفسها وعلاقاتها الدولية والتجارية والثقافية، فأي ليبرالية هذه؟ أليس الليبراليون من يقولون إن الدين يدعو للسلام، أما الواقعيون فهم من يرون الصراع في الدين والمذهب والإيديولوجيا؟

أخيراً إلى... الدين في السلام والحرب، إذ نرى في العلاقات الدولية النصر المصري في حرب أكتوبر، الذي برز بأنه نصر من الله، والذي ما إن أتت معاهدة السلام المصرية–

1 - جريدة الراي اليوم مقالة للكاتب الحسين الزاوي بعنوان الدين في العلاقات الدولية موقع الخليج في يوم تاريخ الدخول الاثنين 3 رمضان 1443 هـ، 04 ابريل 2022

2- مرجع سبق دكره ص 20) تاريخ الدخول للموقع 8/ابريل/ 2022. سـ19:55 .

الإسرائيلية حتى اغتيل الرئيس المصري أنور السادات باسم الدين، كما لحقه وباسم الدين أيضاً إسحاق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، لأنه كان يتجه إلى السلام مع الفلسطينيين، وهو ما يصطدم مع توجهات المتطرفين اليهود.

الدين وأثره وبُعده موجود في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والشعوب والدول، ويتخذ حضورُه درجات متفاوتة من فترة إلى أخرى، وإذا كانت القرون الوسطى قد شهدت الحروب الصليبية، فإن الخطر اليوم ليس في وجود الدين في الحياة الخاصة والعامة داخل الدول وفي علاقاتها الدولية، بل الخطر أن تَرفَع الخلافاتُ بين الجماعات والدول رايات الدين ويتدثّر كلٌّ بمذهبه[1].

الخاتمة

في إطار هذا الجدل، برزت إشكالية العلاقة بين البعد الديني (الثقافة والحضارة)، حيث يميز البعض بين الحضارة والثقافة، من حيث شمول مفهوم إحداهما على الآخر، فالبعض ينطلق من أنه لكل مجتمع حضارة، وأحد جوانب تلك الحضارة هو الجانب الثقافي، أي ما يتصل بالأفكار والمعارف والمشاعر، بمعنى أن مفهوم الحضارة هو الأشمل. بينما يري البعض الآخر، أن الحضارة هي جانب من جوانب الثقافة، أي أن الثقافة هي الأوسع، فلكل مجتمع ثقافته، وفي إطار هذه الاعتبارات، وحول جدلية العلاقة بين الدين والثقافة، وبينهما الحضارة، ومحورية دور كل منها في العلاقات الدولية، وفي إطار مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية فإنه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1. في إطار العلاقات الدولية نستنتج أنه كل ما تعتنقه الفواعل التي تقوم عليها هذه العلاقات، رسمية أو غير رسمية، وتؤمن به، من مبادئ وأحكام ومعايير، تضبط ممارساتها فكراً وسلوكاً، قولاً وفعلاً، وتحكم توجهاتها، سواء أكانت تلك المبادئ أو الأحكام والمعايير مستمدة من رسالات سماوية أو من رؤى فلسفية وأيديولوجية أو موروثات ثقافية

1 - مرجع سبق ذكره ص20، تاريخ الدخول للموقع 2022/4/10 سـ13:30.

أو تاريخية أو اجتماعية، أو توجهات شخصية؛ بينما يتمثل البعد الديني، في كيفية نقل هذه المعتنقات إلى الواقع الفعلي، ممثلاً في العمليات والقضايا التي تقوم عليها هذه العلاقات.

2. مما سلف نصل إلى أثبات فرضية البحث والتي تنص "تؤثر الظاهرة الدينية ومن خلال البعد الديني في مجال القيم الجماعية في العلاقات الدولية، وقد أصبحت فاعل مؤثر بقوة في العلاقات الدولية، وتأثيرها اضحى واضح وفي صعود مستمر" وخاصة ما هو واضح من استخدام للدين من قبل الدول الكبرى في سياساتها الخارجية، ولا ننسى التنويه لما يدور في كواليس العالم الغربي من نظرة بغضاء للأديان، وخاصة الدين الإسلامي، وتسويق بأن الدين تخلف وجمود وعدم إنسانية، وهذا ما أظهره المستشرقون والاستعمار وجماعات التبشير والإنجيليين وبخاصة اتجاه الدين الإسلامي وتصويره أنه منبع الإرهاب والتطرف والأصولية.

المراجع

الكتب:

1. س. إليوت، ملاحظات نحو تعريف الثقافة، ترجمة وتقديم شكري عياد (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب،2001).
2. سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام"، في مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، إشراف وتحرير نادية محمود مصطفى (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).
3. صمويل بي. هنتنجتون، الثقافات ودورها المؤثر في الثقافات وقيم التقدم، تأليف لورانس إي. هاريزون، وصمويل بي. هنتنجتون، ترجمة شوقي جلال، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005..
4. ناصيف حتي، النظرية في العلاقات الدولية (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985).

تقارير ودوريات:

1. حمدي عبد الرحمن حسن، الأيديولوجية والتنمية في أفريقيا: دراسة مقارنة لتجربتي كينيا وتنزانيا، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1990.
2. مصطفى محمود منجود، "القيم والنظام المعرفي في الفكر السياسي: رؤية مقارنة في إسهامَي الغزالي ومكيافيللي"، مجلة إسلامية المعرفة، العدد 19.

شبكة المعلومات الدولية:

1. جريدة الراي اليوم. مقالة للكاتب الحسين الزاوي: بعنوان الدين في العلاقات الدولية: موقع الخليج في يوم. تاريخ الدخول الاثنين 3 رمضان 1443 هـ، 4/ أبريل/ 2022م.
2. موقع صحيفة الاتحاد. مقالة للكاتب حميد المنصوري: بعنوان الدين في العلاقات الدولية: تاريخ النشر 2008/9/7. تاريخ الدخول للموقع 8/4/ 2022م.
3. موقع صحيفة الراي الأردنية. محاضرة للأستاذ وليد عبد الحي: بعنوان مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية: تاريخ النشر 2006م. تاريخ الدخول للموقع 2022/4/16م https://alrai.com/article/32393